

يرد ما اورد عليه الزبير قال النووي ولعل البخاري اراد بقوله ما
 في الحديث صحيح الاحاديث المكره الاسانيد يعني المختلفه
 اي التي اختلفت اسانيدھا واتخذ منها كما ستعرف قريبا والموقوف
 على الصحابة والتابعين فان يطلق عليه لفظ الحديث كما يدل لفظه
 قال ابن الصلاح بعد حكايته كلام البخاري الا ان هذه العبارة
 يعنى قول ما في الحديث صحيح قد يندرج تحتها عندلهم اي عند
 ائمة هذه الالشان اثار الصحابة والتابعين قال ابن الصلاح واما
 عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين باعتبار اسناده
 مستمرا عدة احاديث البخاري ومسلم كانا يبعث علي ذلك عدة
 احاديث الكتابين ما سبق ذكره عن الحافظ ابن الاخير وما نقله
 عد ما يحفظ البخاري قال زبير الدين ابن العربي عدة احاديث
 البخاري باستطاع الحكماء اي من المتن اربعة الاف حديث
 على ما قيل هكذا افترقا ابن الصلاح بصيغة التريض وعدد احاديث
 بالمكره سبعة الاف وثمانان وحمسة وسبعون حديثا كن اجزاء
 به ابن الصلاح لكن قد عرفت انه جعل عدة ما ليس يكرر رواة
 يبع عن غيره بصيغة التريض فيحمل كلامه الزبير على جزء ابن الصلاح
 في العدد الذي فيه المكره فانه جزء بوليد ينسبه لأحد وذكر المصنف
 في العواصم ان صحيح البخاري لا يشمل على قدر سعة الاحاديث
 وفي الروض لبها سم جزء على ان صحيحه لا يشمل الاعلى قدر سعة الآف
 حدث

حدث من غير المكره انتهى وكانه يريد في عبارة العواصم ان عدة ذلك
 بالمكره وان خالف ما سلف من ان عدة سبعة الاف وكسور قال الزبير
 وهو اي ما قاله ابن الصلاح في عدة احاديث البخاري **م** اي في عدة
 بالمكره وفي عدة غير المكره **م** اي في رواية الغبري وقد كسر **م**
 قرية بخارا كن افى القاموس وهو محمد بن يوسف احد رواة صحيح
 البخاري بل عدتهم واما رواية حماد بن شاكر فهي وها اي دون
 رواية الغبري بما في حديثه ودون هذه رواية حماد بن شاكر
بما حديث رواية ابلهيم ابن معقل بفتح الميم وسكون العين
 المهله وكسر التاقا وفعل المصنف هذا الكلام الذي ذكره زبير الدين
 في الروض باسم بلفظه وظاهره عبارة ان رواية ابلهيم ابن معقل تنص
 عن رواية الغبري بثلاث مائة حديث وظاهره ايضا ان هذا
 مقتصر في روايتها ونسخها قال الحافظ ابن حجر بعد نقله الكلام شيخه زبير
 الدين ما العظمه وظاهره هذا ان التنص في هاتين الروايتين وقع من
 اصل التصديق او هجرهما من اسانيد فانه اعترض على ابن الصلاح في
 اطلاق هذه العدة من غير تمييز ما عدّه وليس كذلك بل كتاب البخاري
 في جميع روايات الثلاثة في العذر سواء وانما حصل الاشتباه من جهة ان حماد
 ابن شاكر وابلهيم ابن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري قاتا
 من اواخر الكتاب شي فرياه بالاجازة عنه وقد نبه على ذلك ابو الفضل
 ابن طاهر وقد انبه الحافظ ابو علي الجبائي في كتاب تنقيح المجل

اكتفى باللفظة فثبت عند سبعة
 فالتق ونون شداد بله باراد لس كاي
 القاموس